



## اختتام أشغال الدورة العادية الرابعة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي

ألقى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، كلمة في الجلسة الختامية للدورة العادية الرابعة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي التي احتضنتها مدينة الدار البيضاء يومي 15 و 16 شتنبر 1991 أشار فيها جلالته إلى أن جدول الأعمال كان مليئا سواء بالقرارات أو بما يجب أن يطرح على أنظار الحكومات المغربية أو هيئاتها التشريعية وأن اتحاد المغرب العربي سيصل بسير حثيث إلى الانسجام بين الطموحات والواقع .  
وفيما يلي نص الكلمة الملكية السامية

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .  
أشقائي إخواني قادة دول المغرب العربي الكبير .  
حضرات السادة .

إن جدول الأعمال الذي كان مطروحا أمامنا ، كان جدولا مليئا سواء بالقرارات أو بما يجب أن يطرح على أنظار حكوماتنا أو هيئاتنا التشريعية ؛ ليكون الانسجام تاما في الميادين التي تنتظر إرادتنا السياسية .

وكما قلت البارحة ؛ الإرادة السياسية موجودة . فعلينا - إذن - أن نعطي الدفعة الكبرى لإرادتنا وقوانيننا التشريعية أو التنظيمية حتى تتفق ومطامحنا وأهدافنا .

وسنصل - إن شاء الله - بسير حثيث إلى هذا الانسجام بين الطموحات والواقع .

وقد ارتأينا - نحن الرؤساء ونحن ننظر إلى الهياكل - أن ندخل تغييرا أساسيا على القانون التأسيسي لمجموعة المغرب العربي الكبير؛ ذلك أنه - كما تعلمون - لا شيء يصبح قرارا إلا إذا عرض على مجلس الرئاسة وهو المجلس الذي يضم الرؤساء واتفق عليه الرؤساء بالإجماع . ولكن عند الممارسة والدرس والتجربة ؛ اتضح لنا أنه بالطبع كلما كان في الإمكان أن تتخذ القرارات بالإجماع لكان أحسن ، ولكن فيما إذا تعذر الإجماع أن تتخذ القرارات أولا بالتراضي وثانيا بالأغلبية - سوى في حالة الحرب والسلام - التي يجب أن تتخذ فيها القرارات بالإجماع المطلق .

وأعتقد - كما يعتقد أشقائي - أن هذه الخطوة ستعطينا مرونة ووسيلة أكبر وإمكانات أوسع لأن المستقبل لا يعلمه إلا الله . والتطورات هي الآن محيطة بالعالم سواء المغربي أو العالم بأسره . كل هذا يجب أن يعطينا المرونة الكافية لمواجهة هذه المشاكل أو اتخاذ التدابير اللازمة .

ثانيا ، كما رأيتم ، وقع توزيع الهياكل ؛ فكل بلد منا أخذ على عاتقه أن يقوم بمسؤولية مغاربية بكيفية تشرف وبكيفية تجعله ومواطنيه صادقين لهذا الوطن الكبير ألا وهو مغربنا الكبير .

فعسى الله - سبحانه وتعالى - أن يلهمنا جميعا للقيام بهذه الأمانة ، وأن يجعلنا دائما في مستوى المسؤولية ، علما منا أن الهياكل أينما كان موضعها أو كيفما كان المسؤول عنها ليست إلا هياكل لتسهيل



المأموريات .

أما المسؤولية الحقيقية الدائمة المطلقة والشمولية فلا زالت على عاتق كل واحد منا أفراداً أو جماعة .

عسى الله - سبحانه وتعالى - أن يديم علينا نعمة توفيقه ، وأن يهدينا أحسن سبله ، وأن يجعلنا عند حسن ظن مواطنينا الآن وفي الأحقاب المقبلة .

وأرجو لكم أخيراً - أعزائي وإخواني وأشقائي - طول العمر والصحة والعافية ولبلدانكم الشقيقة اضطراد النمو والإزدهار .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

6 ربيع الأول 1412هـ - 16 شتنبر 1991م